

صادر رقم: ٢٠٢١/١٧

القاهرة في ٢٠٢١/٩/١

السيدة الأستاذة المحاسبة / يسرين ابراهيم مبروك
وكيل أول الوزارة – مدير الإدارة
إدارة مراقبة حسابات النقل البحري
الجهاز المركزي للمحاسبة

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى كتابكم رقم 317 المؤرخ ٢٤ اغسطس ٢٠٢١ بشأن تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة للشركة في ٢٠٢١-٦-٣٠

نتشرف بالإحاطة بالآتي:

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>نود الإشارة إلى أن الشركة قد طبقت معياري ٤٨ و ٤٩ من ٢٠٢١-١-١ وبالفعل لا يوجد تحفظ في تقرير مراقب الحسابات حازم حسن في ٢٠٢١-٦-٣٠ عن المركز المالي <u>حيث بالنسبة لمعيار رقم ٤٨</u> ذكر في بند ٦-٢ التغيرات في السياسات المحاسبية الهامة بند الاعتراف بالإيراد رقم (ب) في القوائم المالية المعتمدة من مكتب حازم حسن صفحه رقم ٩ انه نظرا لطبيعة النشاط وبالإضافة الى السياسات الحالية للشركة فان تأثير معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ على الاعتراف بالإيراد من قبل الشركة سيكون غير جوهريا ، حيث يتم الاعتراف بالإيراد على مدى زمني الذي يمثل الزمن الذي يتم فيه الوفاء بالتزام الأداء والذي لا يختلف جوهريا بالنسبة للشركة عن معيار المحاسبة المصري رقم ١١. <u>اما بالنسبة لمعيار رقم ٤٩</u> ذكر في بند ٦-٢ التغيرات في السياسات المحاسبية الهامة صفحة رقم ١١ فقره (ج) انه قامت الشركة بتطبيق معيار ٤٩ بالاعتراف بأصل والتزام عقد التأجير بداية من ٢٠٢١-١-١ محسوبا على أساس المدة المتبقية من عقود التأجير وبالتالي لم يتم تعديل أرقام المقارنة.</p>	<p>سبق أن صدر قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل أحكام معايير المحاسبة المصرية بالقرار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بإجراء تعديلات على بعض المعايير القائمة واستحداث معايير جديدة. تلى ذلك صدور قرارات من وزارة الاستثمار وهيئة الرقابة المالية تختص ببدء سريان تطبيق المعيارين رقمي ٤٨ و ٤٩ من ٢٠٢١/١/١. إلا أنه تبين لنا عدم التزام الشركة بتطبيق تلك المعايير وبناء عليه لم يظهر أثر ذلك على القوائم المالية الدورية للشركة في تاريخ ٢٠٢١/٦/٣٠. يتعين الالتزام بتطبيق أحكام المعايير المشار إليها وإدراج أثرها على القوائم المالية الدورية للشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠.</p>
<p>ترى إدارة الشركة أن الأعمار الإنتاجية المشار إليها في السياسة المحاسبية هي أفضل تقدير، ولا يوجد أحداث جوهريّة تؤدي لتغير التوقعات عن التقديرات السابقة في ظل أن المكون الأساسي للأصول هو بند المباني والبالغ ٤١ مليون ج.م. ويتم إهلاكه على ٥٠ عام. هذا وتقوم إدارة الشركة دوريا بإعادة النظر في الإهلاك. ولا سيما وأنه تم ذلك خلال عام ٢٠١٥ وتم إعادة تقدير العمر الافتراضي لبند برامج الحاسب الآلي بحيث تم إهلاك صافي القيمة الدفترية على ١٠ سنوات بدلا من ٤ سنوات. هذا ويتم الاستبعاد من الأصول المهلكة دفتريا بشكل سنوي وإحلالها بجديد كما تم في ديسمبر ٢٠١٨ و ديسمبر ٢٠١٩ و ديسمبر ٢٠٢٠.</p>	<p>تضمنت الأصول الثابتة أصول مهلكة دفتريا وما زالت تعمل بلغت جملتها نحو ٣٩,٧٧٤ مليون جنيه (منها نحو ١٣,٥١٥ مليون جنيه أصول ثابتة بخلاف المباني). حيث تلاحظ عدم قيام الشركة بمراجعة القيمة التخريدية للأصول الثابتة والأعمال الإنتاجية المقدرتها لها وفقا لما تقضى به الفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصرية رقم (١٠) – الأصول الثابتة وإهلاكاتها. يتعين الإلتزام بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه.</p>

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>بهذا الشأن قد تم تسليم سيادتكم الموقف الضريبي من المستشار الضريبي للشركتين، حيث نص الخطاب على أن عملية التصفية تتطلب بعض الإجراءات الهامة والمطولة والتي تستغرق وقت داخل مأمورية ضرائب الشركات على كافة أنواع الضرائب ونظرا لظروف العمل داخل المأمورية من حيث أولويات الفحص فإن هذه الشركات لها أوقات محددة حسب خطة الأعمال مع الأخذ في الاعتبار أنه قد ظهرت بعض حالات فيروس كورونا داخل المأمورية وجرى متابعة الفحص من خلال المستشار الضريبي.</p> <p>وقد تم عمل مخصصات بالفعل لكامل الاستثمار في الشركتين عام ٢٠٢٠ بالإضافة الى جارى الشركات المدينة بايجيترانس.</p> <p>بالنسبة للالتزامات التي ستنشأ عن فروق الفحص الضريبي للدخل والمرتببات ومصروفات التصفية سيتم عمل التزام بها عند دفعها من جارى شركات لأنه بالفعل قد تم عمل مخصص بجارى الشركات المدينة بالكامل كما أشرنا من قبل.</p> <p>وسوف يتم دراسة تكوين مخصصات لمقابلة الالتزامات المتوقعة من للضرائب ومصروفات التصفية.</p>	<p>تضمنت الاستثمارات في شركات تابعة نحو ٥٠٠ الف جنية قيمة مساهمة الشركة في شركتي ايجيترانس للموانى النهريه وايجيترانس بارج لينك للنقل بنسبة ٩٩,٩٪ (بواقع ٢٥٠ الف جنية لكل شركة) تم تكوين اضمحلال لها بكامل القيمة ونشير إلى أنه سبق وأن قررت الجمعيات العامة غير العادية للشركتين بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٢ بوضع الشركتين تحت التصفية منذ مدة قريت من الخمسة أعوام وقد تم مد اجل التصفية أكثر من مرة اخرها لمدة عام تنتهى في ٢٠٢٢/٤/٢٩ ولم تقم الشركة بالافضاح وتكوين مخصص لمواجهة الالتزامات المتوقع سدادها نيابة عن الشركتين بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٨٠٠ ألف جنية تمثل قيمة فروق فحص تقديرية لضريبي الدخل والمرتببات للشركتين في ضوء الفحص الضريبي للشركتين المشار إليهما وغيرها من الالتزامات بخلاف أتعاب المستشار الضريبي ومصروفات التصفية .</p> <p>يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحديد موقف الانتهاء من التصفية وأسباب طول مدة التصفية وادراج قيمة لتلك الالتزامات المتوقع سدادها بمخصص المطالبات واعداد الدراسة اللازمة بشأنها.</p>
<p>يتم احتساب الإيرادات المستحقة وفق السياسة المحاسبية المتبعة في الشركة خلال السنوات السابقة ونظرا لكبر عدد العمليات خلال الفترة ولطبيعة النشاط يتم احتساب الإيرادات المستحقة بإضافة نسبة ثابتة قدرها ١٠٪ على إجمالي مصروفات العمليات تحت التنفيذ، بحيث يتم احتساب هامش ربح ثابت على العمليات غير المنتهية خلال الفترة المالية فيما عدا الربع الأخير من العام المالي يتم احتساب الإيراد المستحق وفق نسبة إتمام كل عملية بناء على حجم التعاقد والتنفيذ الفعلي في نهاية الربع الأخير وتقوم إدارة الشركة حاليا بدراسة أسس لاحتساب الإيرادات المستحقة في ضوء النتائج الفعلية على ضوء ما ورد بملاحظة سيادتكم.</p>	<p>تتضمن إيرادات النشاط الجارى نحو ٤,٦٥١ مليون جنية تمثل قيمة إيرادات مقدرة للعديد من العمليات التي لم يتم الانتهاء منها بنهاية يونيو ٢٠٢١ تبين تقديرها منسوبة للتكاليف المسددة وليست وفقا لنسبة تمام الأعمال . مما يؤثر على نتائج الاعمال خلال فترة المركز المالي .</p> <p>بتعين إعادة النظر في تقدير الإيرادات المستحقة وإجراء ما يلزم من تصويبات .</p>
<p>لا زالت القضايا متداولة ولم يتم الفصل فيها حتى تاريخه حيث أنها قضايا متبادلة بيننا وبين هيئة ميناء دمياط أمام محكمة القضاء الإداري بدمياط والقضاء الإداري يستغرق وقت في إنهاء المنازعات وسوف يتم دراسة الأمر نحو عقد جمعية عامة غير عادية للبدء في إجراءات تصفية الشركة فور صدور حكم قضائي نهائي.</p>	<p>مازالت الاستثمارات في شركات شقيقة تتضمن نحو ٨٨٥ الف جنية قيمة الاستثمار في شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد بنسبة ٢٠٪ من رأس مالها مقابل اضمحلال بكامل قيمة الاستثمار نتيجة عدم حصول الشركة على التراخيص اللازمة لمباشرة وإلغاء تخصيص مساحات وأرصفة داخل هيئة ميناء دمياط وقيام الهيئة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢ بالتنفيذ الإداري لاستلام تلك المساحات والأرصفة، وقد تقدمت الشركة بطلبات للجنة فض المنازعات ورفع دعوى بهذا الخصوص وتم الطعن عليها أمام المحكمة الإدارية العليا.</p> <p>ونوصى بموافقتنا بما تم في هذا الشأن.</p>

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>رصيد الإيصالات الرسمية أغلبه لكبار العملاء وعملاء المشروعات وهو يقابله دفعات دائنة للعملاء ونظرا لطبيعة النشاط والتعامل مع كبار العملاء والمشروعات يتم تسوية قيمة الإيصالات الرسمية من الدفعات المقدمة عند إصدار الفواتير الإيرادية والتي تصدر عقب الانتهاء من تنفيذ العمليات .</p>	<p>تضخم رصيد مدينو عملاء الإيصالات الرسمية بحساب مدينون وأرصدة مدينة اخرى في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ١٤,٦٤٨ مليون جنية تمثل قيمة ما تم سداه للجهات الحكومية نيابة عنهم ولم يتم المصادقة معهم علي تلك المديونيات الامر الذى لم يمكننا من التحقق من صحتها</p> <p>هذا فضلا عن تأخر الشركة في مطالبة العملاء بها اول بأول وعدم تسويه تلك المديونيات مع الارصده الدائنة للعملاء بحساب عملاء . دفعات مقدمة البالغة في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٢٠,٦٩١ مليون جنية يتعين المصادقة على تلك المديونيات وسرعة تحصيلها من العملاء او تسويتها من الدفعات المقدمة منهم اول بأول .</p>
<p>نود ان نلفت الانتباه الى انه تعرضت معظم الدول ومنها مصر خلال عام ٢٠٢٠ الى انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد مما تسبب في اضطرابات في معظم الأنشطة الاقتصادية بشكل عام ولذلك كان هناك تأثير جوهري على نتائج الأعمال بالقوائم المالية الدورية للشركة والتي امتدت إلى الربع الأول والثاني ٢٠٢١ هذا بالإضافة الى وجود مصروفات غير متكررة تحملتها الشركة خلال الربع الأول والثاني ٢٠٢١ بالإضافة الى الإنفاق على بعض أوجه التطوير الاستراتيجي التي سيكون لها مردود على حجم أعمال الشركة ونتائجها في الفترة القادمة.</p>	<p>حققت الشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ صافي ربح بعد الضريبة بلغ نحو ١٤,٧٠٢ مليون جنية متضمنا جملة إيرادات غير متعلقة بالنشاط (الاستثمارات، الودائع) بنحو ٢٢,٢٠٦ مليون جنية وبما يشير الى تحقيق الشركة بالنصف الاول لصافي خسارة من النشاط الاساسى بنحو ٦,٥٧١ مليون جنية</p>

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب


عبيير وائل لهيظه